

**وزارة الدولة لشئون الآثار****قرار رقم ٥٢٠ لسنة ٢٠١٢****وزير الدولة لشئون الآثار**

بعد الاطلاع على قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للآثار وتعديلاته :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ٢٠١٢ :

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلستها المنعقدة

بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٩ :

وعلى موافقة مجلس إدارة المجلس الأعلى للآثار بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٢ :

وعلى ما عرضه السيد الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار :

**قرار:**

**مادة أولى** - تُعتمد خطوط التجميل كحرم لمسجد وسيط قرزا الأحمدي (أثر رقم «٢١٦») والقائم بشارع بور سعيد - حي السيدة زينب - محافظة القاهرة والموضحة الحدود والمعالم بالذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

**مادة ثانية** - ينشر هذا القرار في الواقع المصري ، ويُعمل به من تاريخ نشره .

صادر بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣

وزير الدولة لشئون الآثار

أ. د/ محمد إبراهيم على

## المجلس الأعلى للآثار

### مذكرة إيضاحية

مشروع قرار وزير الدولة لشئون الآثار

بشأن اعتماد خطوط التجميل

كحرب لمسجد وسبيل تمراز الأحمدى (أثر رقم ٢١٦)

الكافن بشارع بورسعيد - السيدة زينب - محافظة القاهرة

تنص المادة التاسعة عشرة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣  
المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ ، على أنه : «يجوز للوزير المختص بشئون الثقافة  
بناءً على طلب مجلس إدارة الهيئة إصدار قرار بتحديد خطوط التجميل للآثار العامة والمناطق الأثرية  
وتعتبر الأرضي الواقعة داخل تلك الخطوط أرضاً أثرياً تسري عليها أحكام هذا القانون» .  
يقع مسجد وسبيل تمراز الأحمدى أثر رقم ٢١٦ بشارع بورسعيد - السيدة زينب -  
محافظة القاهرة وهو مسجل في عداد الآثار الإسلامية والقبطية بقرار السيد وزير الثقافة  
رقم ١٠٣٥٧ لسنة ١٩٥١

وفقاً لما جاء لحضور المعاينة المؤرخ فى ٢٠١٠/٨/٣ فقد اقترحت اللجنة المشكلة  
حدود الحرم للأثر المذكور على الوجه التالي :

من الجهة الشمالية الشرقية : يؤخذ حرم مقداره ٥،٥ م (متراً ونصف المتر) بطول الضلع .

من الجهة الشمالية الغربية : يعتبر شارع بورسعيد حرمًا طبيعياً .

من الجهة الجنوبية الشرقية : يعتبر درب الشمسى حرمًا طبيعياً .

من الجهة الجنوبية الغربية : يؤخذ حرم مقداره ٥،٥ م (متراً ونصف المتر) بطول الضلع .

وقد وافقت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية بجلستها المنعقدة فى ٢٠١٠/٩/٢٩

كما وافق على ذلك إدارة المجلس الأعلى للآثار بجلسته المنعقدة فى ٢٠١٠/١٢/١٢

**لذلك**

فقد أعد مشروع القرار المرفق ، ويترشّف السيد الأستاذ الدكتور الأمين العام  
للمجلس الأعلى للآثار برفقه للتفضل بالنظر وعند الموافقة بإصداره .

الأمين العام

للمجلس الأعلى للآثار

أ. محسن سيد على